

# كلمة البرنامج اليمني للتعامل مع الألغام فيما يخص الالتزام والامتثال تجاه اتفاقية حضر الألغام الفردية

## الاجتماع الثامن عشر لدول الأطراف - اتفاقية حضر الألغام المضادة للأفراد

20-16 نوفمبر 2020م

### نشكر رئاسة الاجتماع على منح وفد بلادي الكلمة

سيدي الرئيس السادة الحاضرون جميعاً:  
منذ انقلاب الميليشيات على الحكومة الشرعية في عام ٢٠١١ وبسبب الحرب شهد اليمن  
تلوثاً كبيراً ناجم عن الألغام الأرضية بمختلف الأنواع إضافة الى تلوث الارض بالذخائر  
والمقذوفات التي لم تنفجر بالإضافة الى الاستخدام الواسع للألغام ونماذج مختلفة أكثر  
خطورة لا تميز بين المدنيين والعسكريين.

مساحة الحرب شملت كل المحافظات التي دارت فيها الحرب بين الجيش الوطني  
والميليشيات الانقلابية المتسببة في زراعة الألغام وشملت ايضاً المحاور والاتجاهات  
والطرق والمدن والمزارع بل والمؤسسات السيادية والمرافق العامة والخاصة  
كالمطارات والموانئ وغيرها، وكاد تكون قد اوقفت نشاط وعمل الانسان.

ان الاستخدام المفرط للألغام المضادة للأفراد والألغام المعدلة على سبيل المثال كالألغام  
المضادة للدبابات وتحويلها الى الغام مضادة للأفراد باستعمال الدواسة وكذلك العبوات  
الناسفة بكافة انواعها ومن مصادر مجهولة لم يتم التعرف عليها بعد ولا يمكن التحقيق  
فيها نظراً للوضع الأمني والظروف الراهنة.

سيدي الرئيس نوكد بانه منذ الاجتماع الاستعراضي الرابع لا يوجد أي تحديث حتى الان  
في هذا الشأن كما وان اليمن لديه صعوبات ان يقوم بعمل تحقيق حول استعمال الألغام  
الأرضية في الوقت الراهن نتيجة للحالة الأمنية والظروف التي يمر بها ولكن عند  
استقرار الأوضاع والانتقال الى الوضع السلمي حينها ستتمكن الجهات ذات العلاقة في  
الحكومة اليمنية من اجراء التحقيقات على نطاق واسع.

أن الألغام المضادة للأفراد والمستخدمة في اليمن لم تخزن أو تستخدم في البلد في الماضي وانما نقلت بصورة غير مشروعة الى اليمن ونعتقد بأن هناك ابتكار محلي ومرتجل وهناك صعوبة في اجراء عمل تحقيق نظرا لاستمرارية الحرب والحالة الأمنية والظروف الصعبة والمعقدة التي تعيشها بلادي.

نود ان نوكد لكم بأن اليمن لدية تشريعاً وطنياً معمولاً به يجرم حيازة الألغام المضادة للأفراد وانتاجها وتصميمها واستيرادها وتصديرها والاتجار فيها ونقلها وتخزينها، ويفرض عقوبات على هذه الأفعال.

ان اليمن مرحب بمشاركة أي معلومات في هذا الصدد أول بأول وكذلك التعاون مع جميع الشركاء لضمان اجراء التحقيقات عند استقرار الأوضاع في بلادي.

واخيراً وختاماً اسمح لي سيدي الرئيس ان اتقدم بالشكر الجزيل اليكم ومن خلالكم الى اللجنة المعنية بالامثال القائم على التعاون وجميع الشركاء لتفهمهم الأوضاع الراهنة في الجمهورية اليمنية.

**وفد الحكومة اليمنية**  
**20-16 نوفمبر 2020م**